المفكر العربي محمود أمين العالم لـ(المدى):

الحل الوحيد لإعادة بناء العراق الجديد هو المواطنة الديمقراطية

* تقوية المؤسسية والنهج الديمقراطي من أهم سبل إصلاح العراق * نظريات التغيير من الداخل هراء وسخرية من الشعوب

القاهرة / المدى

محمود أمين العالم

محمود أمين العالم ، المفكر والناقد الأدبي المصري المعروف يتعرض في هذا الحوار الخاص بالمدى إلى جملة من الإشكاليات الراهنة التي تمر بها المجتمعات والثقافة العربيتان ، عبر محاور عدة تركزت في تقييمه الراهن العراقي ، ومعالجة الأفكار المتداولة لقضية الإصلاحات التي تواجهها المجتمعات والحكومات العربية ، فتناول النماذج المطروحة للتغيير من الداخل ، والتغيير من الخارج.

وتوقفنا معه في هذا الحوار أيضا ليقدم لنا توصيفا لازمات الليبرالية العربية ومشكلاتها ، ودورها الفعلي في ظل شيوع الفكر المتطرف ،وتراجع المشروع الليبرالي العربي.

❖ يعيش العالم العربي جملة من التغيرات الثقافية،استجابة لضغوط سياسية وثقافية يعيشها العالم عموما.كيف تقيم طبيعة هذه التغيرات؟

__ العالم كله مقبل على عملية تغيير جذري والخطورة ليست في العولمة وإنما في الهيمنة والاستقطاب في دولة واحدة. كيف تتحول العولمة إلى عولمة ديمقراطية ذات مشروعية دولية؟أسئلة كثيرة يتوجب الوقوف عندها، لكن الذي يجري بنتائجه إن المرض ينتشر في العالم والفضائل تختفي والإنتاجية تقل والربحية المالية تطغى على الإنتاجية.فالمرحلة التغييرية لابد من ان تعتمد على أساس مهم جدا، لان الأمر ليس مرحلة اشتراكية أو رأسمالية لكن القضاء على الهيمنة الأمريكية وتحقيق العودة إلى هيئة الأمم المتحدة ومجلس الأمن الذي لا يكون التصويت فيه لدولة واحدة تحقق عولمة محترمة.يجب أن نحترم خصوصية كل دولة. هذه الخصوصية ضرورية جدا لكي يكون هناك مشترك إنساني يحفظ خصوصية ثقافية لكل بلد، الآن يقوم الإعلام بفظاعات كبيرة، إعلام يقوم بالتعمية وليس بالتوعية في الوطن العربي.

❖ يعود بنا هذا الكلام إلى المعضلة ذاتها وعلاقة مجتمعاتنا بدخول عالم الحداثة وما بعدها؟

__ الحداثة و التحديث على الرغم من التداخل والتفاعل بين المفهومين إلا أن مفهوم الحداثة يغلب على دلالته التغيير السياسي والاجتماعي والاقتصادي.

شخصيا ضد فكر (ما بعد الحداثة) وانتقده واستعنت بالعديد من مواقف المفكرين و الفلاسفة لتأييد وجهة نظري، مثل النظرية النقدية في أبحاث هوركهايمر وادورنو وهربرت ماكوز إلى الفيلسوف الالماني المعاصر يورغن هابر ماس الذي يعتبر من ابرز الفلاسفة المعاصرين تصديا لاتجاه ما بعد الحداثة.. هناك نقطة مهمة جدا وهي أن الثقافة والأدب لديّ هو جوهر إنسانية الإنسان، وهو الذي يربط طبيعته الإبداعية النقدية التجاوزية المتصلة بالواقع السائد. أتحدث عن نفسي فالتمرد على المألوف والسائد والمعقول لابد أن يغلب على الكتابة ولقد حضرت محاضرة عام ١٩٤٥ في الجمعية الفلسفية بكلية الآداب جامعة القاهرة وكانت بعنوان (اللامعقول في الطبيعة والفن) وفي هذا الوقت دافعت عن اللامعقول لأنني ارفض الخضوع لمنطق العقل المنطقي، لذلك أقول أن اللامعقول هو حامل لواء العبقرية.. ولقد عانيت كثيرا من مسألة اللامعقول هذه.

❖اعتقد انك تعرضت للسجن بسبب بعض هذه الأفكار؟

__ نعم أتذكر في عام ١٩٥٨ كان لدى محاضرة عن الحرية والالتزام عند سارتر ولكن وجدت البوليس محاصراً المكان وألغيت المحاضرة وبدأوا في إجراءات القبض على الشيوعيين وبعدها دخلت السجن من ١٩٥٩ إلى ١٩٦٤ وهناك كانت الغيبة الطويلة الشاقة وراء الأسوار وتحت اسر التعذيب تفجرت مساحة الإبداعي والأدبي والفكري لدي، رحت أتأمل ما لم أكن أراه من قبل ونجحت في أن احصل على بعض الكتب في السجن سرا.

أعود لعلاقة هذا الموضوع بقضية التغيرات فأقول إن التغيرات الثقافية في ظل هذه الظروف القاسية والمعتمة كان لابد ان تخلق مبدعين جدداً ومثقفين حقيقيين وأدباء وشعراء. وكل المواهب لابد من أن تتواجد في خضم العنف والدمار والقسوة والدماء الموجودة التي نعيشها وسط الصراع الدامي وهذا ما يحدث كلما ضاقت الحلقة اتسعت ومعها المبدعون؟

❖ يعيش العالم العربي ثقافيا حمى ما يمكن تسميته بحمى التغيير من الداخل ام التغيير من الخارج؟ كيف تفهم انت كمفكر وكباحث ما يجري؟

- الإجابة على هذا السؤال لابد وان تمر بسؤال ما هي عقلية السياسي العربي الذي يحرك الأحداث قبل الإصلاحات لأنه هو العقل العملي المتحكم في الممارسات السياسية التي تحكمنا؟

السياسي العربي تحكمه ثلاثة ثوابت هي القبيلة والغنيمة والعقيدة. واعتقد أن الثلاثة تختزل مكونات الفكر السياسي العملي العربي حيث توضح لنا (القبيلة) التراث العربي بالإضافة إلى المواقف والسلوكيات فلا تتعدى التفريعات على البنية نفسها ولكن الأساس واحد أن بنية القبيلة أو القرابة كثيرا ما تم استبدالها في العقل العربي السياسي الإسلامي بالتحالف السلطوي الديكتاتوري.

أما بنية (الغنيمة) التي تبرز جليا في الاقتصاد الريعي فهي أيضا تبرز في الثقافة الريعية وأحيانا نجدهما معا.

وهي إحدى الكوارث الثلاث التي يعانيها السياسي العربي الذي يتحكم في الإصلاحات وعن الثالثة وهي (العقيدة) التي تظهر أحيانا في التراث العربي الإسلامي في غياب حرية التفكير فإنها لا تزال قائمة في العقل السياسي المعاصر، فلدينا الحزب الواحد والزعيم الواحد واعتقد أن الطريق لتحقيق هذا الهدف يبدأ من تخليص الجذر الفكري من قيوده لان هذا هو التنوير وبعدها ننظر كيف تكون الإصلاحات فنظريات التغيير من الداخل من وجهة نظري هراء وسخرية من الشعوب. فما الذي فعلته الحكومات للشعوب وما هو الإصلاح الذي تم؟ وأين هي الديمقراطية التي يتحدث عنها الجميع؟فلو نظرنا إلى مصر على سبيل المثال فأين إصلاحاتها السياسية فمنذ اشهر قليلة القضاة ضربوا بالأحذية واعتقلوا وسجنوا فانظروا إلى هذا المثل الحي المتحكم بالقضاء والآمر بالعدل يضرب بالحذاء فما بال المواطن العادي؟

❖هل يمكن الانتقال هنا للحديث عن صورة أخرى من صور التغيير مثل الذي حصل في العراق، فمعلوم للجميع أن الاحتلال هو الوحيد الذي أنهى الدكتاتورية؟

- لا بد من وجود إصلاحات شرط ألا تخدم الأهداف الأمريكية والصهيونية، نحن نريد إصلاحات جوهرية تخدم الشعوب العربية، أقول لإيجاد إصلاحات لابد من وجود توعية ثقافية ودينية ووطنية فالإرهاب حسب ما افهم نتيجة للنظم العربية الحاكمة لأنها نظم ديكتاتورية ظالمة وهو أيضا نتيجة لاعتقادات دينية خاطئة هدف أصحابها الوصول إلى الحكم.

❖ كيف تنظر للحادث العراقي، وما هو تقييمك لمستقبل العراق؟

- العراق قبل كل شيء بحاجة لدولة مؤسسات، لان المؤسسية تقدم البدائل المدروسة والمنطقية للتعامل مع العدد الأكبر من مشكلات الحياة ولإعادة بناء سليمة لابد من أن أشير إلى نقطة مهمة وهي نقطة (المواطنة) في ظل الديمقراطية بفهم أنها من المتطلبات الأساسية.

فضلا عن أهمية تراضي قوى المجتمع الفاعلة في العراق، هذا التراضي هو الوحيد القادر على بناء دولة ديمقراطية فلابد من التفاهم والتراضي وكفالة الحقوق والحريات الأساسية للأفراد والجماعات. ولابد قبل الخوض في القضية العراقية من أن نضع في البال أن المجتمع العراقي من المجتمعات التعددية حيث ينقسم دينيا إلى(مسلمين - مسيحيين - صابئة - وغيرهم) ومذهبيا إلى (شيعة - وسنة) وقوميا إلى (عرب - وكرد - وتركمان - وكلدواشورين) بالإضافة إلى نقطة مهمة جدا وهي أن غالبية العراقيين مسلمون وقومياتهم العرب والكرد ولفترة أكثر من ٤٠ عاماً كان محكوما عليهما بالقهر خلال فترة حكم البعث فالعراق بلد موحد. إلا أن ذلك التوحد كان حصيلة القهر وإرهاب الدولة والقمع المنظم والحروب الأهلية لذلك أقول إن من أهم سبل إصلاح العراق بعد سقوط النظام الديكتاتوري يتمثل في تقوية المؤسسية والنهج الديمقراطي على مستويات العمل على الإمساك بالرقي الحضاري والنضج السياسي وإزالة الآثار السلبية التي خلفها النظام السابق، لذلك فالتفاوض وتعزيز الوحدة الوطنية العراقية عوامل أساسية لا تستطيع إبعادها عن القضية العراقية.هنا أركز على نقطة مهمة وهي المواطنة،وليس المواطنة الديكتاتورية. إن الشعب العراقي لاقى العديد من الحروب وحلقات الدمار والعذاب بسبب الاستبداد والديكتاتورية وعليه أرى أن الحل الوحيد لإعادة بناء العراق الجديد هو المواطنة الديمقراطية.

كما أن هناك إشكالية المحافظة على الهوية في العراق،وهذه المشكلة في أساسها هي أزمة حرية وأزمة وعي وثقافة؛ لان النظام السياسي السابق تجاوز على حقوق المواطن ومحا هويته ولابد من البحث في الخلل الذي حدث فالثقافة البدوية والنزعة الأبوية الاستبدادية التي يعانى منها اغلب الوطن العربي تجسدت بشده في العراق فإذا نجحنا في استرجاع هوية العراق صاحب الحضارة العريقة وأوجدنا المواطنة الديمقراطية وأخرجنا الأمريكان سنجد أنفسنا أمام عراق بابلي رافديني معاصر.عراق بابل والرافدين.

❖ المناخ الثقافي العربي يمر بأزمة حادة إزاء انتشار نمط من التفكير المتطرف،ما هو تصوركم لدور الليبراليين العرب في ظل النظام العالمي الجديد، وهيمنة القوة الواحدة؟

- معلوم للجميع ان الليبرالية فكرة إنسانية أوروبية الولادة والمنشأ.. ونعني بـ-"الإنسانية" أن الإنسان محورها، فمن أجله صدرت الفكرة وقررت وأسست وقعدت، أي لأجل منافعه وكرامته، ورفع معاناته من ذوي السلطة الدينية والدنيوية. رسالة الليبرالية: حماية الفرد والدفاع عن سيادته وصيانة كرامته، فإذا ضاعت حقوق الفرد، ضاعت الليبرالية".

إن مضمون الفكرة عموما هو التمرد والرفض لكل أشكال السلطة الخارجية المانعة، من تحقيق الاستقلال الذاتي الفردي، وفي المفهوم الفيزيائي أن لكل فعل رد فعل، مساوياً له في المقدار، مضاداً له في الاتجاه لكن والتجارب تشير إلى ذلك ربما يكون رد الفعل أكبر في المقدار من الفعل الأصل، ذلك أن الفعل إذا كان ضد الفطرة والعقل، فإن الفعل المضاد يكون عنيفا مدمرا، خاصة إذا جاء بعد تراكم طويل للأفعال المضادة للفطرة والعقل، وهو أشبه بالسيل المندفع بقوة، إذا اجتمع وراء سد ضعيف.

وقد اتبع هذا النهج العديد من الكتاب والمثقفين فى الوطن العربى.

الليبرالية نشأت في أوروبا.. كرد فعل عنيف مدمر على انتهاك بيّن لقيمة الإنسان باسم الدين والإقطاع والملكية، هذا الثالوث أن تكون ممارسة هي إيمان قوي بمبادئ إنسانية عالية لا يمكن اختزالها في أفكار نظرية فحسب. وإذا حصلت أخطاء أو سوء فهم مورس باسم الليبرالية لدى العرب فلا يعني ذلك أن ثمة خللاً في المبادئ والقيم الليبرالية، بل لأن واقعنا العربي هو واقع مختلف عن واقع أمم أخرى تعيش ظروفاً وأدبيات اجتماعية وسياسية مختلفة. في عالمنا العربي هناك كثيرون يصفون أنفسهم بالليبرالية وهم ليسوا بالضرورة مؤمنين بقيمها ولكن لأنّه ليس هناك سبيل سياسي لهم للظهور إلا من خلال التعامل بهذا الوصف ولا سيما بعد سقوط زمن الأيديولوجيات العنصرية. إنه من السهل اكتشاف سبب انتساب البعض لليبرالية إذا عرفنا أن الانتساب لغيرها أصبح أمراً غير مرغوب فيه في هذه الفترة. ولعل واقع بعض الليبراليين العرب يفسر بعضاً مما يحيط بهذا المفهوم من تموج لاسيما إذا عرفنا أن هؤلاء المتحولين الجدد إلى الليبرالية للتو تخلوا عن أفكار وأيديولوجيات سابقة بعد تجارب فكرية وسياسية ونضالية فاشلة كالشيوعية والماركسية والاشتراكية والقومية والبعثية والصحوة الإسلامية وغير ذلك من الأحزاب الطائفية والمذهبية وهنا لابد من الإشارة إلى وجود مفاهيم خاطئة تتعلق بالليبرالية ينشرها بعض المتطرفين لأن أيديولوجيتهم تقوم على تشويه الآخر بشتى السبل الممكنة وتقدم على أنها معادية للإسلام وقيمه. ومن تلك المفاهيم ربط الليبرالية دائماً بالغرب وبما يحصل فيه من سلوك أو تصرفات معينة تخص ذلك المجتمع وربما لا تتناسب مع المجتمع العربي والسعودي خاصة، علاوة على أن الوضع الراهن لعلاقة العرب والمسلمين مع الغرب مشحون بالتوتر لدرجة أن الأشياء الجميلة تضيع وسط زخم الإمبريالية المهيمنة. وإذا كانت الليبرالية بدأت في الغرب من خلال الممارسة والتنظيم الذي يخضع إلى برامج لها معالمها ومبادئها؛ فإن فكرة الليبرالية متأصلة مع الإنسان منذ زمن طويل. ومن يبحث في الإسلام فسيجد أن الدين الإسلامي كفل حرية الفرد وكرامته وحقوق المجتمع وسمح بتعدد الآراء والأفكار والأديان والمذاهب من دون مصادرة أحد لأحد؛ وهذه هي أبرز مبادئ الليبرالية لذلك ففكرة الليبراليين الجدد لا تشغلني لان كل من يحب أن يظهر ويلمع نجمه يقوم بزوبعة ومن يستمع لهذه الاصوات بالتأكيد على خطأ.

كان هذا هو سلوكهم عندما كانوا في السلطة، وهذا هو سلوكهم في قفص الاتهام.. إذ يعتقدون أنهم بذلك يبرهون على شجاعة فائقة، في حين أنها تعبر عن وقاحة وصلافة مفرطة

الرأي الآخر

عدوانية ونرجسية مخططي ومنفذي مجازر الأنفال في المحكمة

لن تمر من دون عقاب عادل!

كاظم حبيب *

من كان يتابع الجلسات الثلاث الأخيرة لمحكمة الجنايات الخاصة بمحاكمة الدكتاتور الأهوج صدام حسين وزمرته الوقحة يدرك تماماً مضمون ووجهة الخطة التي وضعها محامو الدفاع مع المتهمين في إثارة الشغب والصخب والتجاوز على القاضي الجديد بهدف جره إلى معارك جانبية، ومحاولة إظهاره وكأنه غير محايد، وإطالة أمد المحاكمة أو السعي لنقلها إلى خارج العراق بحجة عدم وجود قضاء حيادي وعادل ومتمكن من مهنته، ثم محاولة التأثير السلبي على سير الدعوى والقضية المركزية المثارة فيها وتعبئة الرأي العام العربي ضد العراق.

فالمتهمون، ويشاركهم في ذلك محامو الدفاع، لا يريدون أن يفهموا بأن الدعوى المقامة ضدهم تشكل أكبر جريمة في القانون الدولي يمكن أن يرتكبها فرد أو جماعة أو حزب أو نظام سياسي، فهي من الجرائم المريعة الموجهة ضد الإنسانية، إنها سعي موجه ومخطط ومنظم لإبادة المزيد من بنات وأبناء الشعب الكردي عبر القتل المقصود والمباشر والدفن في مقابر جماعية أو عبر هرس اللحوم في مكائن خاصة معدة لهذا الغرض أو ممارسة التهجير والتعريب القسري وتدمير القرى والأرياف وبساتين الفاكهة والإجهاز على المصالح الحيوية للناس في كردستان العراق وفق ذهنية عنصرية وفاشية تدميرية مرعبة.

إن هذه المجموعة من البشر التي تقف في قفص الاتهام مسؤولة بشكل مباشر ورئيسي عن تغييب ١٨٢ ألف إنسان كردي والمئات من قوميات أخرى. وهم المسؤولون عن جريمة استخدام السلاح الكيماوي في حلبجة واستشهاد ما يزيد على خمسة آلاف إنسان كردي وجرح وتعويق ما يقارب هذا العدد أيضاً. وهم المسؤولون عن تدمير ٤٢٥٠ قرية كردية على امتداد كردستان، التي مررت بها وتعرفت على حجم الدمار الذي تعرضت له تلك القرى والخسائر الفادحة التي تحملها البشر وتحملتها العوائل في الأرواح والممتلكات، بما فيها قرى مسيحية ومن أتباع الديانة المسيحية والديانة الأيزيدية أيضاً.

إن هؤلاء متهمون بالتوجيه والتخطيط والتنظيم والتنفيذ الفعلي لمجازر الأنفال المرعبة في كردستان، وكنت شاهداً على وقوعها وتابعت يوماً بيوم ما كان يحصل للهاربين من ذلك الجحيم، من الناس الكرد البسطاء ممن استطاع النجاة بجلده، والذين أذاقوا الشعب الكردي مر العذاب على امتداد ثلاثة عقود، إضافة إلى ما فعلوه بالشعب العربي في الوسط والجنوب وبالقوميات الأخرى التي تؤكدها المقابر الجماعية والسجون والمعتقلات السرية والوثائق التي ضبطت في أجهزة الأمن في كردستان في نهاية عام ١٩٩١ وفي مختلف أنحاء العراق بعد سقوط النظام في ربيع ٢٠٠٣، أنهم يقفون اليوم في قفص الاتهام ويتحدون القاضي وهيئة رئاسة المحكمة ويهينون المشتكين وهيئة الادعاء العام بأساليب رخيصة مبتذلة تعبر عن طبيعتهم وسلوكهم العدواني واستهانتهم بالشعب العراقي كله الذي عانى ويلات نظام البعث الدموي. كان هذا هو سلوكهم عندما كانوا في السلطة، وهذا هو سلوكهم وهم في قفص الاتهام.. إذ يعتقدون أنهم بذلك يبرهنون على شجاعة فائقة، في حين أنها تعبر عن وقاحة وصلافة مفرطة.

كم كنت أتمنى أن يمنح المعتقلون وسجناء الرأي في زمن النظام الدكتاتوري جزءاً ولو صغيراً جداً جداً من حيز الحرية الواسع الذي يتمتع به المستبد بأمره صدام حسين ورهطه. لقد كانت محاكم طه ياسين رمضان الجزراوي ومن لف لفه تصدر الأحكام من دون حضور المتهمين أو تصدر أحكامها على متهمين قتلوا تحت التعذيب ودفنوا في مقابر جماعية، أو ذوبوا بالتيزاب أو حضورياً من دون أن يحق لهم الكلام أو الاعتراض.

كم كنت أتمنى أن يتصدى ولو بعض هؤلاء، الذي يطالبون بحقوق إضافية لصدام حسين وزمرته، ضد ما كان يقوم به صدام حسين وأجهزته الأمنية في العراق طوال ٣٥ عاماً بالشعب العراقي وبالقوى السياسية العراقية من دون استثناء، بل حتى ضد أعضاء حزبه وقيادته وحكومته. لا أطالب بتقليص حقوق المتهمين الذين يقفون في قفص الاتهام بسبب الجرائم التي اتهموا بارتكابها في العراق، ولا أطالب بمنعهم من الكلام أو استفزازهم بأي شكل كان، بل ضرورة منحهم حقوقهم المسجلة في الوثائق الدولية بشكل كامل، ولكن أطالب هؤلاء المتهمين بأبشع الجرائم باحترام المحكمة والقضاة والادعاء العام والشعب العراقي، ولكن بشكل خاص، احترام أولئك الشهداء الذين قتلوا على أيديهم وبأوامر منهم وتم دفنهم في مقابر جماعية واحترام أهل الضحايا الذين جاءوا ليشهدوا على ما شاهدوه وما تعرضوا له خلال تلك الأعوام المرة. إن المحكمة يمكن أن تستمر سواء بحضور المتهمين ومحامي الدفاع أم بدونهم، ويفترض أن يرفع الستار ويتم الكشف عن كل الجرائم التي ارتكبها نظام حكم البعث في العراق ورأسه العفن، صدام حسين، ليعرف العالم ماذا كان يجري في العراق طوال الأعوام المنصرمة، وكيف كان يعيش الشعب العراقي في ظل حكم صدام حسين الأسود. أشعر بالحيرة والاشمئزاز و(القرف) أمام صلافة وخسة ودناءة صدام حسين ووزير دفاعه وابن عمه علي حسن المجيد (علي كيماوي) وغيرهم ممن مثلوا أمام المحكمة، أو من يفترض تقديمهم لاحقاً بنفس التهمة. أشعر بوقاحة هؤلاء وهم يحملون بأيديهم القرآن الكريم، وأشعر بعار الأمة العربية حقاً في أن تكون هذه المجموعة الشريرة من جنسنا نحن البشر ومن أمة العرب، إذ أن أفعالها على امتداد حكم البعث لم تكن من أفعال البشر بأي حال.

إن من واجب القاضي أن يفرض على هؤلاء المتهمين الحضور وعلى احترام المحكمة وهيئة القضاة وهيئة الادعاء والاستماع إلى الجرائم التي ارتكبت في كردستان العراق والاستماع إلى مصائب المشتكين، وهم متهمون بها. أن من المفروض إقامة دعاوى جديدة ضد هذه الزمرة من المتهمين بسبب استمرارهم بإهانة المحكمة والإساءة إلى القاضي وإشاعة الفوضى والصخب في قاعة المحكمة.

* كاتب وسياسي عراقي/ برلين

الأقاليمية.. كشكل انتقالي للدولة العراقية الجديدة

د. فلاح اسماعيل حاجم *

هل المواطن العراقي مستعد لتقبل الفيدرالية في الوقت الحاضر. او نحتاج إلى وقت لتفعيلها...؟

قبل الاجابة على هذا السؤال لابد من الاشارة إلى ان الفيدرالية ليست سلعة ليتم قبولها او رفضها. ان الفيدرالية، كما تقول نظرية القانون الدستوري، شكل الدولة المساحاتي، والذي يعتمد في الدول المتعددة الاعراق والطوائف والقوميات والاثنيات بالشكل الذي ينظم العلاقة بين سلطات الدولة المركزية وسلطات مكوناتها الاخرى من اقاليم ومحافظات ودوائر ونواح...الخ. وقد اثبتت التجربة التأريخية للدول التي اتخذت من الفيدرالية شكلا للدولة نجاعة هذا الشكل ليس في حل المسائل القومية والاثنية فحسب، وانما في اطلاق طاقات اقاليم الدولة في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية والاجتماعية وغيرها. في ذات الوقت لابد من الاشارة إلى ان ثمة ترابطاً وثيقاً بين شكل الدولة (بسيطة او فيدرالية) وشكل الحكم فيها (رئاسي، برلماني، مختلط...الخ) ونظامها السياسي (ديمقراطي تعددي، او غير ديمقراطي). فالفيدرالية يمكنها ان تكون فاعلة ومفيدة في ظل نظام ديمقراطي يؤمن بالتعددية السياسية ويسعى لتأمين حقوق الانسان، الفردية منها والجماعية. بالمقابل فان اعتماد المعيار الطائفي في التأسيس للفيدرالية سيجعل من امكانية انهيارها امرا واردا، وبكل ما يحمله ذلك الانهيار من تداعيات تراجيدية ان كان ذلك بالنسبة لمكونات الدولة السكانية او بالنسبة لوحدة الدولة وسلامة اراضيها.

اما بخصوص السؤال عن قبول المواطن العراقي لفكرة الفيدرالية او رفضه لها فانني اعتقد ان ذلك سيتوقف على الكيفية التي يتم فيها توضيح الفيدرالية للمواطن البسيط. فمشروع الفيدرالية سيواجه بالرفض من قبل المواطن العراقي فيما لو صورت له الفيدرالية على انها مشروع لتقسيم الدولة العراقية، وهذا ما يمكن ملاحظته في الخطاب السياسي لبعض القوى التي ذهبت إلى استخدام الفيدرالية كواحدة من اوراق المتاجرة السياسية. في ذات الوقت تستخدم تلك القوى الدعاية ضد الفيدرالية لتأجيج وتعميق النبرة الطائفية ما يشكل الجانب الاكثر خطورة على سلامة نسيج المجتمع العراقي ووحدة اراضيه. على انه لابد من الاشارة ونحن بصدد الحديث عن الفيدرالية التذكير بانه صحيح ان الفيدرالية يمكنها ان تؤسس بناء على تشريع صادر عن برلمان الدولة، لكن من المفيد التذكير ايضا بأن ذلك التشريع، اذا ما اريد له ان يؤسس لفيدرالية ناجحة ينبغي ان يكون تتويجا لسلسلة طويلة ومعقدة من الاجراءات العملية ربما يقف في المقدمة منها زيادة الوعي القانوني لدى المواطن وتأصيل الديمقراطية من خلال اشراكه في اختيار اجهزة السلطة المحلية (مجالس القرى والنواحي والاقضية والمحافظات....الخ). وربما كان لدراسة وتحليل تجربة اقليم كردستان في مجال التأسيس وتفعيل الاجهزة المحلية للسلطة اثر بالغ الاهمية في هذا الاطار. من هنا اعتقد ان اجتياز مرحلة انتقالية بين سن التشريع حول اقامة الاقاليم وانشائها الفعلي سيكون ضروريا جدا في الحالة العراقية. فانشاء الاقاليم في ظروف الخلاف السياسي والطائفي المحتدم حاليا، وفي ظل وضع امني متردد، ربما سيكون له نتائج بالغة الخطورة.

انني ارى ان الآجال التي وضعها مشروع قانون الاجراءات التنفيذية الخاصة بتكوين الاقاليم بموجب المواد (١١٧/ثانيا 121،120،119،118) من الدستور سوف تولّد (الآجال) اشكالات اكثر مما تطرحه من حلول. ففترة ثمانية عشر شهرا للبدء بتفعيل القانون المذكور تبدو قصيرة جدا ليس بالنسبة لبلد خرج للتو من اعتى دكتاتورية في العالم فحسب' وانما لدول قطعت اشواطا كبيرة في مجال البناء الدستوري. هذا من جهة ومن جهة اخرى فأن ربط مجالس المحافظات والتي تفتقر إلى الحد الادنى من تقاليد ممارسة الديمقراطية بمواعيد قصيرة (من ثلاثة ايام إلى شهرين) سيضعنا امام خطر فشل تجربة البناء الفيدرالي الوليد لدولتنا.

من هنا ارى ضرورة تبني الاقاليمية شكلا انتقاليا لدولتنا 'ما يمنحنا امكانية التأسيس لشكل متين يؤمن التعايش السلمي لمكونات الشعب العراقي المختلفة ويفتح الطريق امام التنمية الحقيقية والتغلب على الكثير من اشكالات المرحلة الانتقالية. ولنا في تجربتي ايطاليا واسبانيا اللتين اتخذتا من الاقاليمية شكلا للدولة مثل ساطع.

إن اجتياز مرحلة انتقالية بين سن التشريع حول إقامة الأقاليم وإنشائها سيكون ضرورياً جداً في الحالة العراقية.

*كاتب وأكاديمي عراقي / موسكو